



استقرار اسعار النفط.. ماذا يعني للمستقبل

م.د حسين علي عبد

كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة

اقسام النجف الاشرف

Hussein84ali@alkadhum-col.edu.iq

المستخلص

لقى انتشار فيروس كورونا المستجد Covid-19 بضلاله على الاقتصاد العالمي، اذ تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض حجم التجارة العالمية، وتزايدت معدلات البطالة وشهدت أسواق المال العالمية اضطرابات حادة وحقت خسائر كبيرة جداً، تزامن ذلك مع ركود يعيشه الاقتصاد العالمي وحرب تجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين.

امتدت اثار تفشي الفيروس الى اغلب دول العالم وانكمش الطلب العالمي، وقد هزت المخاوف من تفشي الفيروس على نطاق واسع الاقتصاد العالمي، فانخفضت توقعات النمو الاقتصادي الى نحو النصف وتراجعت التجارة واضطربت الأسواق المالية وتراجعت اغلب المؤشرات الرئيسة لها، وأعلنت منظمة العمل الدولية عن احتمال ان يكون هناك 25 مليون عاطل عن العمل، وأوضحت منظمة السياحة العالمية الى ان القطاع السياحي يخسر يومياً مليون فرصة عمل. وقد سارعت المنظمات المالية العالمية والدول المتقدمة لإطلاق مبادرات وبرامج ضخمة (مالية ونقدية) لتحفيز ودعم اقتصاداتها عبر تخفيض أسعار الفائدة الى مستويات قريبة من الصفر وتقديم الدعم المالي والقروض واتباع سياسات تيسريه لدعم النشاط الاقتصادي.

جلب فيروس كورونا معاناة بشرية واضطراباً اقتصادياً كبيراً في مختلف أنحاء العالم، مما انعكس على انخفاض النمو العالمي مع انتشار الفيروس إلى مزيد من البلدان، انخفض سعر النفط بنحو كبير مع ضعف الطلب العالمي أكثر، وقد أدى إلى التأثير السلبي على الثقة والأسواق المالية وقطاع السفر والسياحة والتجارة ووقف جميع مفاصل الحياة بشكل يكاد يكون كامل الا ما خلا بعض الانشطة المحلية التي تهتم بتسيير الامور العامة والخاصة لمواطني البلدان⁽¹⁾.

وفي ذات الوقت نتج عن ذلك صدمة اقتصادية، تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط بسبب الإجراءات المتبعة للحد من تفشي الوباء وانتقاله الى العديد من دول العالم، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، الى جانب الخلاف بين السعودية وروسيا، لتشهد أسواق النفط سقوطاً للأسعار بما يزيد عن 50%، ليتراوح بين 30-38 دولار، مما انعكس سلباً على أوضاع البلدان المصدرة للنفط. ويوضح الجدول (1) مقارنة لأسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2018 و2019 و2020.

ان بدء استخدام لقاح لجائحة كورونا "بعد التوصل اليه حديثاً" وانتشاره على مستوى العالم، ولد توقعات تفاؤلية وهو الامر الذي سيؤدي الي رجوع الحياة مرة اخرى الى الاسواق العلمية والعودة تدريجياً

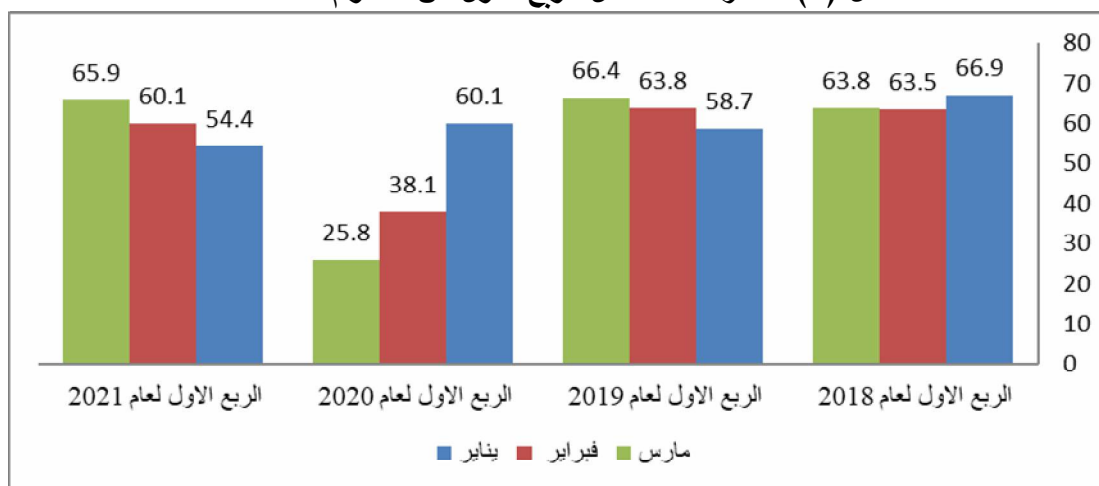


الى طبيعتها السابقة، مستظلاً بتعافي التنقل بين بلدان العام بمختلف الاليات جواً وبحراً وبراً، وسيؤدي ذلك الى عودة وتيرة النمو الاقتصادي الى سابق عهدها قبل الجائحة.

القت التوقعات المتفائلة بعد العمل بلقاح كورونا واستعادة النشاط العالمي تحركاته وبدء المستثمرين بالتحرك لتنشيط استثماراتهم، القت هذه الاحداث بضلالها على اسعار النفط اذ عادت الى الارتفاع التدريجي مدفوعة بزيادة الطلب العلمي على النفط بفعل عودة اغلب البلدان الى مزاوله نشاطها الصناعي والتجاري من جهة وخفض دول اوبك للإنتاج من جهة اخرى.

وبسبب هذه التطورات الأخيرة استمر التعافي في أسعار النفط الخام في الربع الأول من عام 2021 ، بزيادة قدرها 36 في المائة (ربع سنوي) ، مما رفع الأسعار فوق مستوى ما قبل الوباء، فقد تجاوزت سرعة الانتعاش في أسعار النفط سرعة أي حلقة أخرى مسجلة، استجابت الأسعار للثبات التدريجي في الطلب على النفط وتحسن التفاؤل بشأن التعافي العالمي ، فضلاً عن استمرار ضبط الإنتاج من قبل أوبك وشركائها (أوبك +). وصل سعر خام برنت لفترة وجيزة إلى 70 دولاراً للبرميل في أوائل مارس بعد أن أعلنت أوبك + أنها ستمدد تخفيضات الإنتاج حتى أبريل⁽²⁾. ويوضح الشكل البياني (1) اسعار النفط للربع الأول للأعوام 2018-2021.

شكل (1) اسعار النفط خلال الربع الأول من الاعوام 2018-2021



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

-اوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، السنة 45، العدد 6-7، يونيو-يوليو 2019، ص24.

-اوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، السنة 47، العدد (4)، ابريل 2021، ص26.

ان معدل اسعار اوبك قد ارتفع خلال شهر فبراير 2021 بنسبة 12.3% (6.7 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق ليصل الى 61.1 دولار للبرميل، وهو اعلى مستوى له منذ شهر يناير 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى تحسن اساسيات سوق النفط واسواق العقود الاجلة الايجابية تحسباً لانتعاش الطلب وتقييد الامدادات العالمية من النفط حيث واصلت دول اوبك + اظهار مستويات توافق قوية مع تعديلات الانتاج الخاصة بهم، وبدأت المملكة العربية السعودية في اجراء خفض اضافي وطوعي على انتاجها بمقدار 1مليون برميل/يوم يستمر على مدى شهري فبراير ومارس 2021، مما



ساهم بشكل اكبر في تسريع اعادة التوازن الى سوق النفط العالمية, كما تلقت اسعار النفط دعماً من البيانات التي تظهر انخفاضاً في المخزون النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر يناير 2021, واستمرار انخفاض مخزونات النفط الخام الامريكية في النصف الاول من شهر فبراير 2021 وتعطل الامدادات في الولايات المتحدة الامريكية بسبب موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة⁽³⁾.

ان استقرار اسعر النفط على مستوى معين يضع بلدان العالم وبخاصة المصدرة للنفط منها موضع المتيقن من الخطط الاقتصادية, فلا ريب ان اقتصادات الدول المصدرة للنفط تعتمد بشكل يكاد يكون كامل على الإيرادات المتأتية من النفط في بناء اقتصاداتها ووضع السياسات المالية والموازنات العامة وبالتالي تنفيذ خطط التنمية المستدامة والانتعاش الاقتصادي.

أن استقرار الأسعار يعود بالنفع على اقتصادات الدول المعتمدة على النفط وبخاصة المنتجين الكبار، لاسيما وأنه يحقق استقرار الدخل القومي، ويدعم خطط الإنفاق الحكومي الحالية، ويسمح للدول أن تخطط للمستقبل عن طريق إنشاء وتوسيع صناديق الثروة. يمكن أن تكون شركات النفط الدولية قادرة على اتخاذ وجهة نظر أكثر أمناً حول استثماراتها، داعمة مشاريع طويلة الأجل في تطوير البنية التحتية وإنتاج الطاقة. في الواقع من شأن ذلك أن يزيل المضاربة من السوق.

لا ريب ان التغييرات في مستوى أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد ليس فقط بطريقة شكلية ولكن أيضاً بطريقة هيكلية، اذ يؤثر ذلك التغيير على تكلفة الإنتاج في جميع الصناعات والقطاعات فضلاً عن الدخل المتاح في الدولة، كما يؤثر أيضاً على أسعار الصرف وعدم اليقين العام، وهذا بدوره ينعكس على الصادرات والواردات والحسابات الجارية والميزة النسبية للدول وكذلك سلاسل القيمة العالمية، علاوة على ذلك، هناك أيضاً تخفيضات كبيرة في سعر الصرف مرتبطة بانخفاض أسعار النفط، بما قد يؤدي إلى تقليص الواردات وتوسيع الصادرات للدول المصدرة للنفط، إن الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط على الموازين التجارية يمكن التعامل معها من خلال تدابير سياسية مناسبة لتنويع تكوين السلع التجارية وكذلك التكوين الجغرافي للشركاء التجاريين⁽⁴⁾.

من وجهة نظر عامة يؤثر مستوى سعر النفط على كل من المستهلكين والموردين، تكون الدولة المستهلكة أفضل حالاً بشكل عام مع انخفاض الأسعار نظراً لأنه عنصراً أساسياً في الإنتاج، أما تأثير انخفاض الأسعار على مصدري النفط يكون أقل وضوحاً، لكن الانخفاض الحاد ينعكس بشكل ملحوظ على عائدات النفط ويمكن أن يؤدي إلى تدهور ميزانية الاقتصادات المنتجة له.

يطرح التغيير في مستوى أسعار النفط وتقلبه العديد من التحديات لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في السوق العالمية، فالحكومات والمؤسسات تواجه صعوبات متزايدة في التنبؤ بسعره والاستجابة لتغيراته، لذلك تبذل المؤسسات المالية جهوداً محددة للتحوط من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط⁽⁵⁾.

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أن تفقد المنطقة 5% من الناتج عام 2020، بحسب تقديرات البنك الدولي، وتصاعدت حدة خسائر التوظيف في العديد من الاقتصادات وما زال معدل التوظيف منخفضاً، ومن المتوقع أن تؤدي صدمة الدخل الناجمة عن الجائحة إلى زيادة عدد من يعيشون دون خط الفقر، وتشير التقديرات إلى أن الناتج في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق



الاولى وشمال أفريقيا انكمش بنسبة 7.5% في العام الماضي. ويظل نمو ناتج القطاع النفطي مقيدا بفعل التزامات تجاه اتفاق أوبك+ المعني بخفض الانتاج. وقد شهدت البلدان المستوردة للنفط انكماشاً أكثر اعتدالاً بواقع 2.2% عام 2020، مما يعكس بشكل مبدئي التقشي المحدود لفيروس كورونا في النصف الاول من العام وانخفاض أسعار النفط. لكن ارتفاع وتيرة الاصابات الجديدة على نحو سريع وحالة عدم اليقين الجديدة على صعيد السياسات أسفرا عن مضاعفة أثر تعطل الانشطة المرتبط بالجائحة⁽⁶⁾.

ولعل الدرس المستفاد للقائمين على السياسات الاقتصادية العراقية من هذه الصدمة والتي هي ليست الاول فقد سبقتها الازمة المزدوجة عام 2014 ان بقاء الاقتصاد العراقي معتمداً على مورد وحيد "النفط" سيجعل من العراق عرضة للصدمات المتأتية من تذبذب اسعار النفط، ولا بد ان تكزن هاتين الازمتين قد دقتا ناقوس التحرك بسياسات جادة وفعالة على المديين المتوسط والطويل لتنويع مداخل الاقتصاد العراقي، خاصة وانه يزخر بالموارد التي يمكن ترميتها وتهيئتها لتكون سائدة -على اقل تقدير- للإيراد النفطي في رفد إيرادات الموازنة العامة، للحؤول مستقبلاً من تعرض العراق للآزمات بسبب الانخفاض في اسعار النفط.

الهوامش

(1) مبروك ساحلي، انهيار اسعار النفط: الاسباب والتداعيات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط <https://www.bayancenter.org/2020/04/5847>

(2) Commodity markets outlook, a world bank report, international bank for reconstruction and development/ world bank, april 2021, p2

(3) أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، السنة 47، العدد 4، ابريل 2021، ص 22.

(4) الموقع الالكتروني.. <https://elaph.com/Web/Economics/2020/12/1313048.html>

(5) الموقع الالكتروني.. <https://elaph.com/Web/Economics/2020/12/1313048.html>

(6) افاق الاقتصاد العالمي، البنك الدولي، يناير 2020، ص 5.